

Distr.: General
16 November 2021
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) خلال الفترة من 19 حزيران/يونيه 2021 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) منذ صدور تقريري السابق، المؤرخ 13 تموز/يوليه 2021 (S/2021/650)، بما في ذلك عن أحكام القرار 2591 (2021). ولم ينفّذ الطرفان بعد كامل التزاماتهما بموجب القرار 1701 (2006). ولم يحرز أي تقدم نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل.

ثانيا - تنفيذ القرار 1701 (2006)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

2 - استمرت التوترات الشديدة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة)، ولا سيما على طول الخط الأزرق.

3 - وفي 20 تموز/يوليه، رصدت القوة المؤقتة إطلاق صاروخين من شمال غرب القليعة (القطاع الغربي) باتجاه إسرائيل، تلتهما سبع قذائف مدفعية من عيار 155 ملم، أطلقت من جنوب الخط الأزرق باتجاه منطقة تقع شمال شرق الناقورة (القطاع الغربي). وبعد ذلك بوقت قصير، أكد جيش الدفاع الإسرائيلي للقوة المؤقتة أن صاروخين أطلقا من لبنان، اعترضت أحدهما منظومة القبة الحديدية للدفاع الجوي، بينما سقط الثاني في منطقة غير مأهولة داخل إسرائيل، وأن جيش الدفاع الإسرائيلي رد بقصف مدفعي باتجاه لبنان. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، زارت القوة المؤقتة، صحبة الجيش اللبناني، موقع الإطلاق المشتبه فيه شمال غرب القليعة، حيث أطلع الجيش اللبناني القوة المؤقتة على صاروخ واحد سليم.

4 - وفي 4 آب/أغسطس، رصدت القوة المؤقتة إطلاق صاروخين من الجرمق (شمال منطقة عمليات القوة المؤقتة) باتجاه إسرائيل. وبعد ذلك بوقت قصير، أكد جيش الدفاع الإسرائيلي للقوة المؤقتة أن ثلاثة




21-16822 (A) 231121 261121

صواريخ أطلقت من لبنان، سقط اثنان منها بالقرب من المركز التجاري في كريات شمونة في إسرائيل، وأن جيش الدفاع الإسرائيلي رد بقصف مدفعي باتجاه عدة مناطق في لبنان. ورصدت القوة المؤقتة سقوط نحو 80 قذيفة مدفعية بالقرب من صردا والخيام وشبعا (وكلها في القطاع الشرقي)، والناقورة، بما في ذلك منطقة وادي حامول.

5 - وفي وقت مبكر من يوم 5 آب/أغسطس، سمع أفراد القوة المؤقتة في مرجعيون (القطاع الشرقي) انفجارين. وبعد ذلك بوقت قصير، أكد جيش الدفاع الإسرائيلي للقوة المؤقتة أنه شن غارات جوية استهدفت ثلاث مناطق في جنوب لبنان بالقرب من مخيم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين، جنوب صور (القطاع الغربي)، وإبل السقي (القطاع الشرقي)، والمحمودية (خارج منطقة عمليات القوة المؤقتة). وفي اليوم التالي، رافق الجيش اللبناني القوة المؤقتة إلى مواقع سقوط الصواريخ القريبة من الرشيدية وإبل السقي، حيث شاهدت القوة المؤقتة الحفر التي خلفتها الانفجارات.

6 - وفي 6 آب/أغسطس، رصدت القوة المؤقتة إطلاق صواريخ من حاصبيا (شمال منطقة عمليات القوة المؤقتة باتجاه مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل. وبعد ذلك بوقت قصير، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بإطلاق 19 صاروخا من لبنان باتجاه إسرائيل، اعترضت منظومة القبة الحديدية عشرة منها، وسقط ستة في مناطق غير مأهولة في إسرائيل، وسقط ثلاثة في لبنان، وبأن مدفعية جيش الدفاع الإسرائيلي ردت بإطلاق نيرانها على عدة مناطق في لبنان. ورصدت القوة المؤقتة إطلاق ما يقرب من 55 قذيفة مدفعية من جنوب الخط الأزرق، سقطت بالقرب من كفر شوبا وبسطرة (القطاع الشرقي)، فأدت إلى اندلاع حريق في الأحراش. ورصدت القوة المؤقتة تحليق طائرات مقاتلة إسرائيلية في المجال الجوي اللبناني في الوقت نفسه تقريبا. وبينما كان القصف مستمرا، أصدر حزب الله بيانا أعلن فيه مسؤوليته عن إطلاق تلك الصواريخ قائلا: "ردا على الغارات الجوية الإسرائيلية على أراضٍ مفتوحة في منطقتي الجرمق والشواكير في 5 آب/أغسطس، قامت المقاومة الإسلامية بقصف أراضٍ مفتوحة في محيط مواقع الاحتلال الإسرائيلي في مزارع شبعا بعشرات الصواريخ من عيار 122 ملم". وفي وقت لاحق، أبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة بأن أربعة أشخاص زعم أنهم من أفراد حزب الله اعتُقلوا في حاصبايا، وبأن الجيش اللبناني عثر على قاذفة الصواريخ المتعددة الفوهات التي استخدمت أثناء الحادث. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، أصدر حزب الله بيانا ثانيا أكد فيه أن "عددا من المواطنين اعترضوا مقاتلي المقاومة". وقام قائد الجيش اللبناني بعد ذلك بإبلاغ منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان بالإفراج عن المشتبه فيهم الأربعة في انتظار محاكمتهم، بناء على قرار من المدعي العام للدولة اللبنانية.

7 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 6 آب/أغسطس موجهتين إلي وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/710)، أكد الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن "إسرائيل تحمِّل حكومة لبنان المسؤولية عن أي عمل ينطلق من داخل أراضيها، بغض النظر عن انتماء مُنفِّذي الهجمات من أفراد أو جماعات إرهابية". وجاء في الرسالتين أيضا أن "من الواضح أن جماعة حزب الله وغيرها من المنظمات الإرهابية تحاول صرف الانتباه عن دورها الفعلي في إيصال لبنان إلى حالة التأزّم الراهنة بمهاجمة المدنيين الإسرائيليين". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 6 آب/أغسطس موجهتين إلي وإلى رئيس مجلس الأمن (A/75/988-S/2021/711) بشأن إطلاق نيران مدفعية جيش الدفاع الإسرائيلي في 4 آب/أغسطس وشنه غارات جوية في 5 آب/أغسطس، أعربت الممثلة الدائمة للبنان عن إدانة حكومة بلدها للاعتداءات الإسرائيلية باعتبارها "أعمالاً عدائية وخروقات واضحة للسيادة اللبنانية ولقرار مجلس الأمن

1701 (2006)". وفي رسالة مؤرخة 12 آب/أغسطس موجهة إلي وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/725)، أعرب الممثل الدائم لإسرائيل عن قلقه "البالغ إزاء الطريقة التي تعاملت بها السلطات اللبنانية مع الهجمات، ولا سيما إطلاق حكومة لبنان فورياً سراح إرهابيي حزب الله الأربعة الذين ارتكبوا الهجمات الصاروخية".

8 - وطوال الفترة التي وقعت فيها تلك الحوادث، ظلت القوة المؤقتة على اتصال مستمر مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الاسرائيلي لتوضيح الوضع، وتيسير استجابة عملياتية منسقة، ومنع أي زيادة في التصعيد. وتعاون الطرفان عن كثب مع القوة المؤقتة من أجل احتواء الوضع. وفتحت القوة المؤقتة تحقيقات تقنية في حوادث 20 تموز/يوليه، وكذلك في حوادث 4 و 5 و 6 آب/أغسطس. وفي بيان مؤرخ 8 آب/أغسطس، أعربتُ عن "قلقي العميق إزاء التصعيد الذي شُهد مؤخرا بين لبنان وإسرائيل عبر الخط الأزرق، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على إسرائيل والردّ على ذلك بشنّ الغارات الجوية على لبنان وإطلاق نيران المدفعية عليه".

9 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت القوة المؤقتة ترصد قذائف الإضاءة التي أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي ردا على ما زعم أنه أنشطة مشبوهة. وفي سبع حالات، سقطت قذائف الإضاءة شمال الخط الأزرق بالقرب من يارون ومارون الرأس والمجيدية (وكلها في القطاع الغربي)، وكذلك بالقرب من صردا، وفي ثلاث حالات، بالقرب من غجر (القطاع الشرقي). وفي 10 تموز/يوليه، ذكر جيش الدفاع الإسرائيلي على وسائل التواصل الاجتماعي بأنه أحبط "أكبر محاولة تهريب في السنوات القليلة الماضية" في منطقة غجر، وأنه صادر خلال تلك العملية 43 مسدسا. واستمر أيضا تصويب الأسلحة عبر الخط الأزرق، مما تطلب من القوة المؤقتة أن تتوسط بين الطرفين في 21 تموز/يوليه في ميس الجبل، وفي 21 حزيران/يونيه و 13 آب/أغسطس في العديسة (القطاع الشرقي). وفي 13 أيلول/سبتمبر و 24 تشرين الأول/أكتوبر، شاهدت القوة المؤقتة جنديا من جيش الدفاع الإسرائيلي وهو يلقي قنبلة يدوية صاعقة باتجاه مدنيين كانوا يقتربون من الخط الأزرق بالقرب من حولا (القطاع الشرقي). وشاهدت القوة المؤقتة أيضا جيش الدفاع الإسرائيلي وهو يطلق النار في الهواء بالقرب من حولا وبليدا وميس الجبل (وكلها في القطاع الشرقي)، وذلك على ما يبدو لردع المدنيين عن الاقتراب من الخط الأزرق.

10 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي خرق المجال الجوي اللبناني في انتهاك للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية. ففي الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر، سجلت القوة المؤقتة 286 انتهاكا للمجال الجوي، بلغ مجموعها 377 ساعة و 39 دقيقة من وقت التحليق. واستُخدمت مركبات جوية غير مأهولة في نحو 75 في المائة من تلك الانتهاكات. واستخدمت في انتهاكات المجال الجوي الأخرى طائرات مقاتلة أو طائرات لم يحدد نوعها. وفي حالتين منفصلتين، في 16 تموز/يوليه و 30 أيلول/سبتمبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأن إحدى مركباته الجوية غير المأهولة تحطمت في لبنان. ورفض الجيش اللبناني مرارا طلبات القوة المؤقتة السماح لها بالوصول إلى الموقع الذي يعتقد أنه شهد حادث التحطم في 30 أيلول/سبتمبر. ولم يحدد بعد الموقع الذي شهد حادث التحطم في 16 تموز/يوليه. وفي 12 آب/أغسطس، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأنه أسقط، في 11 آب/أغسطس، مركبة جوية غير مأهولة زعم أنها في ملك حزب الله بالقرب من شتولا في إسرائيل. وتعمل اليونيفيل على متابعة هذه الحوادث الثلاث مع الطرفين.

11 - وفي الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر، سجّلت القوة المؤقتة 318 خرقا بريا من جانب مدنيين لبنانيين عبروا إلى جنوب الخط الأزرق، ومن بينها 237 خرقا من جانب رعاة ومزارعين، خاصة في منطقة مزارع شبعا، و 45 خرقا من جانب مدنيين كانوا في طريقهم إلى بئر شعيب بالقرب من بليدا. وفي 23 تموز/يوليه، رصدت القوة المؤقتة خمسة أشخاص مجهزين بمعدات الرؤية الليلية وهم يعبرون إلى جنوب الخط الأزرق بالقرب من مارون الرأس، ويتسلقون السياج التقني الإسرائيلي، ثم أثناء عودتهم إلى شمال الخط الأزرق بعد ذلك بدقائق. وسجلت القوة المؤقتة أيضا عبور جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي إلى شمال الخط الأزرق بالقرب من كفر شوبا (القطاع الشرقي) في 16 أيلول/سبتمبر وهم يطاردون مواشي عبرت إلى جنوب الخط الأزرق. واعتبارا من 9 تشرين الأول/أكتوبر، بناء على طلب من الجيش اللبناني وبالتنسيق مع جيش الدفاع الإسرائيلي، انتشرت القوة المؤقتة في بليدا، ولأول مرة في ميس الجبل وعيترون (القطاع الغربي) لتيسير عبور المزارعين اللبنانيين الخط الأزرق مؤقتا لأغراض الحصاد. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، شاهدت القوة المؤقتة سبعة من جنود الجيش اللبناني يعبرون الخط الأزرق وهم غير مسلحين لأغراض تتعلق بجمع محاصيل الزيتون في بليدا.

12 - وفي 22 تموز/يوليه، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأنه اعتقل مواطنَيْن تركيَيْن عبرا إلى جنوب الخط الأزرق بالقرب من يارون. وفي 17 أيلول/سبتمبر، يسرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالتنسيق مع القوة المؤقتة، عودة مواطن لبناني كان قد عبر الحدود إلى إسرائيل في اليوم السابق. وفي 23 أيلول/سبتمبر، أبلغ الجيش اللبناني القوة المؤقتة بأنه منع مواطنَيْن سودانيين من العبور إلى جنوب الخط الأزرق بالقرب من مارون الرأس. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة المؤقتة بأنه اعتقل راعيا لبنانيا عبر إلى جنوب الخط الأزرق بالقرب من كفر شوبا. وأعيد الراعي إلى لبنان في وقت لاحق من ذلك اليوم بالتنسيق مع القوة المؤقتة.

13 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلال الجزء الشمالي من قرية غجر ومنطقة متاخمة لها تقع شمال الخط الأزرق. وفي حين أن حكومة لبنان رحبت بمقترح القوة المؤقتة المقدم في عام 2011 لتيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة، لم ترد بعد حكومة إسرائيل على المقترح.

14 - ومن أجل المساعدة على الحفاظ على خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من الأفراد المسلحين غير المأذون بهم ومن الأعتدة والأسلحة غير المأذون بها، احتفظت القوة المؤقتة، بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني، بثماني نقاط تفتيش دائمة و 122 نقطة تفتيش مؤقتة في المتوسط، ونفذت 325 عملية لمكافحة محاولات إطلاق الصواريخ في المتوسط كل شهر. وشاهدت القوة المؤقتة أسلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات في 264 حالة. وكان جميع هذه الحالات يتعلق بأسلحة للصيد، فيما عدا الحوادث الأربعة التالية. ففي 24 حزيران/يونيه، رصدت دورية تابعة للقوة المؤقتة بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني شخصين على طريق في صِدّيقين (القطاع الغربي)، كان أحدهما يحمل بندقية هجومية. وفي 14 تموز/يوليه، رصدت القوة المؤقتة شخصين يمتطيان دراجة نارية بالقرب من كفركلا (القطاع الشرقي)، أطلق أحدهما رصاصتين من مسدس باتجاه الخط الأزرق. وفي 22 تموز/يوليه، رصدت القوة المؤقتة ثلاثة أفراد مسلحين ببنادق هجومية قرب الخط الأزرق بجوار مارون الرأس. وأطلق أولئك الأفراد 54 طلقة في اتجاه الجنوب. وردا على ذلك، نشرت القوة المؤقتة فريقا للرد السريع إلى الموقع، ولم يلاحظ أي نشاط مسلح آخر. وفي 24 آب/أغسطس، شاهدت القوة المؤقتة ثلاثة أشخاص يحمل كل واحد منهما

رشاشا خفيفا بالقرب من برج قلاوية (القطاع الغربي). وأثناء مغادرة أحد الأشخاص المنطقة، أطلق الاثنان الباقيان رشقات نارية طويلة على الأرض. وأبلغت القوة المؤقتة الجيش اللبناني بكل حادثة من تلك الحوادث.

15 - وعملا بالقرار 2591 (2021)، حافظت القوة المؤقتة على الكثافة العالية لعملياتها وعلى وجودها الواضح في جميع انحاء منطقة العمليات، فأجرت في المتوسط 345 14 نشاطا عملياتيا عسكريا كل شهر، من بينها 273 6 دورية. واحتفظت الدوريات الراكبة والراجلة والجوية للقوة المؤقتة بوجود عملياتي في جميع البلدات والقرى الواقعة في منطقة العمليات. واستمرت دوريات الاستطلاع الجوي فوق المناطق التي يتعذر وصول الدوريات البرية إليها، بما في ذلك الأملاك الخاصة والأراضي الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب أو الألغام المضادة للأفراد، علاوة على الوديان. ولا تزال جولات التفاعل مع المجتمع المحلي معلقة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأجرت القوة المؤقتة كل شهر ما متوسطه 160 تدريبا للقوات البرية مع الجيش اللبناني. ونظرا لضيق موارد الجيش اللبناني، انخفض عدد عمليات القوة المؤقتة التي نُفذت بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني إلى 14,7 في المائة في المتوسط، مقارنة بمتوسط قدره 16 في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وبالتالي زادت القوة المؤقتة في عدد أنشطتها العملياتية المستقلة.

16 - ولم تُتح بعد للقوة المؤقتة إمكانية كاملة للوصول إلى العديد من المواقع التي تثير الاهتمام، بما في ذلك بعض مواقع جمعية أخضر بلا حدود. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، بعثت القوة المؤقتة رسالة إلى الجيش اللبناني تطلب فيها تمكينها من الوصول إلى عدد من تلك المواقع. وفي الوقت نفسه، ظلت القوة المؤقتة ترصد محيط المواقع التي تثير الاهتمام، بما في ذلك من خلال الدوريات الجوية والراجلة. ولاحظت القوة المؤقتة أشغالا لإعادة بناء برجين في موقعي جمعية أخضر بلا حدود في رامية وعيتا الشعب (وكلاهما في القطاع الغربي)، كان جيش الدفاع الإسرائيلي قد دمرهما في 25 آب/أغسطس 2020، على النحو المفصل في الفقرة 3 من تقريري المؤرخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (S/2020/1110). ومع أن حرية تنقل القوة المؤقتة احتُرمت في معظم الحالات، فإن البعثة واجهت بعض القيود في تنقلها (انظر المرفق الأول). ووقعت أخطر هذه الحوادث في 30 تموز/يوليه في بنت جبيل (القطاع الغربي)، عندما استولى عدة أفراد على أسلحة وذخائر من دورية تابعة للقوة المؤقتة، وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، عندما ألحقت مجموعة من الأفراد أضرارا بمركبتين تابعتين للقوة المؤقتة بالقرب من كونين (القطاع الغربي) واستولت على عدد من الممتلكات، بينما أصيب أحد حفظة السلام بجروح طفيفة. وطلبت القوة المؤقتة من الجيش اللبناني أن يستعيد تلك الممتلكات وأن يقدم الجناة إلى العدالة.

17 - وواصلت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة عمليات الاعتراض البحري في مختلف أرجاء منطقة العمليات البحرية، إذ استوقفت 502 2 سفينة. ومن بين تلك السفن، قام الجيش اللبناني بتفتيش جميع السفن التي أحالتها القوة المؤقتة للتفتيش، وعددها 335 سفينة، ثم أخلى سبيلها.

18 - وواصلت القوة المؤقتة والبحرية اللبنانية اتخاذ خطوات تحضيرية لنقل جزء من مسؤوليات القوة البحرية، حيث أجرت القوة المؤقتة 537 من الدورات التدريبية والتمرينات. وتمرنت القوة المؤقتة والبحرية اللبنانية معا على المعايير التشغيلية المشتركة الخاصة بأنشطة القيادة والرصد واستيقاف السفن، وشمل ذلك 21 تدريبا متقدما على دمج عمليات الاعتراض البحري لمدة لا تقل عن 72 ساعة. وتفاوتت وتيرة مشاركة سفن البحرية اللبنانية بسبب القيود المفروضة على مواردها. وأجرت القوة المؤقتة والبحرية اللبنانية أيضا 21 تمرينا للبحث والإنقاذ، بالإضافة إلى تسعة تمارين مع طواقم الطائرات العمودية اللبنانية في إجراءات الهبوط على أسطح

السفن وعمليات الرفع بالبكرات والكوابل. واستؤنفت التدريبات بالحضور الشخصي في مدرسة القوات البحرية في جونية بشكل كامل في بداية تموز/يوليه، مع احترام تدابير الوقاية من فيروس كوفيد-19.

19 - وواصل الجيش اللبناني والقوة المؤقتة تعاونهما في اطار عملية الحوار الاستراتيجي. وتواصلت أشغال تشييد مقر الكتيبة النموذجي في صربين (القطاع الغربي)، التي بدأت في آذار/مارس (انظر S/2021/650، الفقرة 22)، حيث تبرع الجيش اللبناني لشركة البناء بما قدره 000 4 لتر من وقود الديزل.

20 - وعملا بالفقرة 11 من القرار 2591 (2021)، أنشأت القوة المؤقتة لجنة لتناقش مع الجيش اللبناني احتياجاته من حيث الوقود والغذاء والدواء والدعم اللوجستي ليتمكن من الحفاظ على قدراته العملياتية الحيوية في إطار الأنشطة المشتركة مع القوة المؤقتة. والقوة المؤقتة والجيش اللبناني بصدد إعداد اتفاق ينص على طرائق ذلك الدعم ونطاقه، وإنشاء آلية رصد تكفل الامتثال الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وستستفيد القوة المؤقتة من خبرة فريق الأمم المتحدة القطري لتقدم دورات إعلامية وتدريبية للجيش اللبناني. وأنشئ نظام مركزي لإنجاز ذلك، تظهر فيه الأنشطة المنسقة الفعلية على أساس شهري لضمان الرقابة والتدقيق في الاستخدام النهائي للمساعدات. وفي وقت صياغة هذا التقرير، كانت القوة المؤقتة قد سلمت الدفعة الأولى من الأدوية إلى الجيش اللبناني.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

21 - نظمت القوة المؤقتة اجتماعين ثلاثيين في 5 آب/أغسطس و 7 تشرين الأول/أكتوبر. ومن خلال هذا المحفل وعن طريق الاتصال بانتظام مع الطرفين خلال لحظات التوتر الشديد، كما ذكر أعلاه، حث رئيس البعثة وقائد القوة المؤقتة الجانبين على التحلي بأكبر قدر من ضبط النفس، وبحث معهما التدابير الوقائية، بما فيها اتخاذ خطوات لتعزيز الاستجابات المنسقة لاحتواء الحوادث والحفاظ على وقف الأعمال العدائية أو استعادته.

22 - وعقب التقدم المحرز في عملية تعليم الخط الأزرق في كانون الأول/ديسمبر 2020 وحزيران/يونيه 2021 (انظر S/2021/650، الفقرة 24)، أطلقت القوة المؤقتة في 16 آب/أغسطس الحملة الثانية لمشروع صيانة براميل الخط الأزرق. وإلى غاية 25 تشرين الأول/أكتوبر، تم ترميم 64 برميلا.

23 - ورغم موافقة إسرائيل على مقترح القوة المؤقتة المقدم في عام 2008 لإنشاء مكتب اتصال للقوة المؤقتة في تل أبيب، لا يزال إنشاء هذا المكتب مسألة معلّقة.

24 - واستمرت القوة المؤقتة، من خلال المشاريع السريعة الأثر والتبرعات ومبادرات تقديم الخدمات، في مساعدة السلطات المحلية بسبل منها بناء قدرات أفراد الدفاع المدني. وأطلقت القوة المؤقتة أيضا خمسة مشاريع سريعة الأثر للنهوض بإنتاج الأغذية وتوفير المياه النظيفة. ومن خلال مبادرات التعاون المدني - العسكري، وزعت البعثة معدات وقائية وطبية لمنع انتشار فيروس كوفيد-19، وعززت القدرات في مجال إنتاج الطاقة البديلة ومعالجة النفايات.

25 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة المؤقتة دعم تنفيذ القرار 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، بوسائل منها تدريب 336 2 من الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للقوة المؤقتة، بمن فيهم 129 امرأة، في مجال تعميم المنظور الجنساني.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

26 - لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة. وظل حزب الله يعترف علنا بأن لديه قدرات عسكرية. ولا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح خارج سيطرة الدولة، في انتهاك للقرار 1701 (2006)، يشكل عاملا يقيد قدرة الدولة على ممارسة كامل سيادتها وبسط سلطتها على أراضيها.

27 - وفي 7 آب/أغسطس، قال الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله: "منذ عام 2006، تزايدت المقاومة في لبنان عدديا ومن حيث الخبرة والكفاءة ومستوى التدريبات وقدرات سلاحها وقدراتها الصاروخية، لدرجة أنها أصبحت تملك أعدادا كبيرة من الصواريخ الدقيقة التي يقول العدو أن تهديدها تحول إلى تهديد وجودي". وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، في أعقاب الاشتباكات الدامية التي وقعت في 14 تشرين الأول/أكتوبر في بيروت، قال: "عندما أتحدث فقط عن التنظيم العسكري لحزب الله، عندما أتحدث فقط عن الرجال اللبنانيين المدربين والمنظمين والمسلحين وذوي الخبرة، فإني أتحدث عن 000 100 مقاتل".

28 - وقام الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي بما لا يقل عن خمس من عمليات إلقاء القبض المتصلة بالإرهاب خلال الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك القبض على أشخاص مشتبه في انتسابهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة فتح الشام (جبهة النصرة).

29 - وفي شرق لبنان وشماله، تصاعدت حدة العديد من المنازعات الشخصية وتحولت إلى حوادث لإطلاق النار، مما أسفر عن مقتل 25 شخصا وإصابة 193 بجروح. ووقع ما لا يقل عن سبع منازعات من هذا القبيل، شملت استخدام قنابل صاروخية.

30 - ووردت تقارير عن وقوع حوادث عنف في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء لبنان. ففي مخيم البداوي بالقرب من طرابلس في شمال لبنان، قُتلت امرأة سورية وفتاة فلسطينية تبلغ من العمر 13 عاما في 3 و 17 تموز/يوليه، على التوالي، في أعقاب منازعات شخصية تصاعدت حدتها لتشمل إطلاق النار. وفي مخيم عين الحلوة بالقرب من صيدا في جنوب لبنان، لقي شخص مصرعه في 27 آب/أغسطس إثر اشتباكات مسلحة. وفي 19 أيلول/سبتمبر، أصيب سبعة أشخاص من بينهم مدنيان بجروح خارج المخيم في صيدا، وأُلحقت أضرار بمدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في أعقاب القتال بين فصائل مسلحة تابعة لحركة فتح وتنظيم جند الشام.

31 - ولم يُحرز تقدم في تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

32 - تواصلت مزاعم تشير إلى نقل أسلحة إلى جهات مسلحة غير تابعة للدولة وما زالت مسألة تثير قلقا شديدا. ففي حال ثبوت عمليات نقل من هذا القبيل، فإنها ستشكل انتهاكا للقرار 1701 (2006) (انظر المرفق الثاني). ومع أن الأمم المتحدة تأخذ مزاعم نقل الأسلحة مأخذ الجد، فإنها ليست في وضع يمكّنها من التحقّق منها بشكل مستقل.

33 - وفي رسالة مؤرخة 22 تموز/يوليه 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/712)، أعربت الممثلة الدائمة للبنان عن إدانة حكومة بلدها "للاعتداءات والخروقات التي ارتكبتها إسرائيل مؤخرا ضد لبنان باستهداف مواقع عسكرية سورية انطلاقا من الأراضي والأجواء اللبنانية، والتي طالت مناطق

لبنانية في لحفد والمجدل وكادت أن تؤدي إلى خسائر في الأرواح". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 19 آب/أغسطس موجهتين إلي وإلى رئيس مجلس الأمن (A/75/1001-S/2021/743)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان أن "الطيران الحربي الإسرائيلي نفذ في 19 آب/أغسطس طلعات جوية فوق لبنان جرى خلالها إطلاق صواريخ من الطائرات الحربية الإسرائيلية من الأجواء اللبنانية بشكل فاضح، واستهداف مواقع في سوريا، وذلك على علو منخفض. وأحدث هذا الخرق حالة هلع لدى المواطنين اللبنانيين وشكل تهديداً مباشراً وخطيراً لحركة الملاحة المدنية اللبنانية وسلامة الطيران المدني، لإنتهاك الطائرات الإسرائيلية الأجواء المحاذية لمطار بيروت وعلى تماس مباشر لخط الطيران المدني".

34 - وتواصل ورود تقارير تفيد بمشاركة حزب الله عسكريا في الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية.

35 - وأعلن حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، في 19 آب/أغسطس، أن جمهورية إيران الإسلامية سترسل ما لا يقل عن أربع سفن محملة بوقود الديزل والبنزين للتخفيف من نقص الوقود والطاقة في لبنان. وفي 13 أيلول/سبتمبر، أعلن أن "الوقود سينقل من بانياس" في الجمهورية العربية السورية "إلى لبنان عبر الحدود البرية". وفي 16 أيلول/سبتمبر، أفادت وسائل الإعلام بوصول أول قافلة من الشاحنات من الجمهورية العربية السورية إلى بعلبك - الهرمل في لبنان عبر معبر حدودي غير رسمي. وقال رئيس الوزراء ميقاتي في مقابلة إعلامية أجريت معه في 17 أيلول/سبتمبر، ردا على سؤال حول وصول شاحنات نقلت كميات من الوقود من إيران إلى لبنان في إطار عملية يسّرها حزب الله إنه "حزين [لأن ذلك] انتهاك لسيادة لبنان".

36 - وخلال عمليات مكافحة التهريب على طول الحدود اللبنانية مع الجمهورية العربية السورية، اعتقلت قوات الأمن اللبنانية 75 لبنانيا و 35 سوريا وخمسة فلسطينيين. وفي 13 تموز/يوليه، في شدرا بشمال لبنان، اعتقل الجيش اللبناني ثلاثة أشخاص بتهمة تهريب 10 مواطنين سوريين إلى لبنان. وفي 15 تموز/يوليه، بالقرب من طبرجا في محافظة جبل لبنان، أحبط الجيش اللبناني محاولة لمغادرة البلد بحراً قام بها 40 مواطنا لبنانيا و 32 مواطنا سوريا ومواطن تركي واحد.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

37 - قامت القوة المؤقتة بتطهير 190 12 مترا مربعا من الأراضي في منطقة عملياتها، حيث وجدت 612 1 لغما مضادا للأفراد وتخلصت منها. وأجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام 70 زيارة رصد لضمان ومراقبة الجودة، ونظمت ثلاث مناسبات لاعتماد وحدات إزالة الألغام التابعة للقوة المؤقتة، وقدّمت أربع إحاطات إعلامية للتوعية بالمخاطر لفائدة 19 من الأفراد العسكريين التابعين للقوة المؤقتة.

واو - ترسيم الحدود

38 - لم يحرز أي تقدم في ترسيم أو تعليم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ولم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسالة منطقة مزارع شبعا. ولم تردّ بعد الجمهورية العربية السورية وإسرائيل على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا المقترح في تقريري المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 المتعلق بتنفيذ القرار 1701 (2006) (S/2007/641، المرفق).

39 - ولم تعقد أي جولات أخرى من المفاوضات بين لبنان وإسرائيل لترسيم حدودهما البحرية منذ الاجتماع الخامس المعقود في 4 أيار/مايو (انظر S/2021/650، الفقرة 41).

40 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 18 أيلول/سبتمبر موجهتين إلي وإلى رئيسة مجلس الأمن (S/2021/812)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان أن "إسرائيل منحت عقودا لتقديم خدمات تقييم حفر آبار غاز ونفط في البحر لشركة Halliburton في ما يسمى "حقل كاريش" في منطقة الحدود البحرية المتنازع عليها"، مشيرة إلى أن حكومة بلدها "تدعو مجلس الأمن إلى ضمان عدم القيام بأعمال تقييم الحفر في المنطقة المتنازع عليها بين لبنان واسرائيل من أجل تجنب أي تعدّ على حقوق لبنان وسيادته". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 22 أيلول/سبتمبر موجهتين إلي وإلى رئيسة مجلس الأمن (S/2021/820)، قالت الممثلة الدائمة للبنان "إن ما يدعو إلى الحذر احتمال قيام إسرائيل بخرق المسار التفاوضي واللجوء إلى عمليات تنقيب في مناطق متنازع عليها وعدم انتظار نتائج المفاوضات، بمخالفة صريحة لما هو متعارف عليه دولياً".

زاي - الاستقرار السياسي والمؤسسي

41 - في 15 تموز/يوليه، أي بعد تسعة أشهر تقريبا من تعيينه رئيسا للوزراء، انسحب سعد الحريري من عملية تشكيل الحكومة. وعقد الرئيس عون بعد ذلك مشاورات برلمانية ملزمة، أسفرت عن تعيين رئيس الوزراء السابق نجيب ميقاتي في 26 تموز/يوليه. وحظي السيد ميقاتي بتأييد 72 من أعضاء البرلمان البالغ عددهم 118 عضوا (إذ لا تزال عشرة مقاعد من أصل 128 مقعدا شاغرة). وفي 10 أيلول/سبتمبر، وقّع الرئيس عون ورئيس الوزراء ميقاتي المرسوم الذي ينص على تشكيل حكومة تضم 24 عضوا، من بينهم امرأة واحدة.

42 - وفي 20 أيلول/سبتمبر، صوت البرلمان بأغلبية 85 صوتا مقابل 15 صوتا، من أصل 100 عضو حاضر، لصالح منح الثقة لحكومة "معا للإنقاذ" الجديدة. وفي 22 أيلول/سبتمبر، أصدرت مجموعة الدعم الدولية للبنان بيانا حثت فيه "قادة لبنان على التحرك بسرعة لتخفيف عبء المصاعب الاجتماعية والاقتصادية على الشعب اللبناني واستعادة الخدمات الأساسية" وعلى "التحضير لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة في وقتها المحدد في عام 2022".

43 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عانى لبنان من اشتداد النقص في الوقود والكهرباء. وانخفض التزويد بالكهرباء الذي تقوم به الدولة إلى ما بين ساعة وساعتين في اليوم، مع انقطاع التيار في جميع أنحاء البلاد عدة مرات. ومع اختلالات الأسواق غير المشروعة، إلى جانب تكديس وتهريب كميات من الوقود، حدثت اضطرابات في الخدمات الأساسية، شملت المستشفيات ومرافق توزيع المياه، وتسبب ذلك في طوابير انتظار طويلة في محطات الوقود. ونظرا لعدم كفاية احتياطيات العملات الأجنبية، خفض مصرف لبنان المركزي في 11 آب/أغسطس الإعانات المالية المقدمة للوقود. ورُفعت أسعار الوقود عدة مرات مع الخفض التدريجي لإعانات الاستيراد وإلغائها بالكامل بحلول نهاية أيلول/سبتمبر.

44 - وفي 4 أيلول/سبتمبر، ترأست زينة عكر، نائبة رئيس الوزراء المكلفة بتصريف الأعمال ووزيرة الدفاع ووزيرة الخارجية بالنيابة آنذاك، وفدا لبنانيا زار دمشق لطلب المساعدة السورية في نقل الغاز من مصر والكهرباء من الأردن عبر الأراضي السورية. وفي إطار متابعة ذلك، اجتمع ممثلو الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر في عمان يومي 8 أيلول/سبتمبر و 6 تشرين الأول/أكتوبر للاتفاق على إطار وجدول زمني لذلك.

45 - واستمرت الاحتجاجات وتواصلت إقامة الحواجز على الطرق في جميع أنحاء لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي 26 حزيران/يونيه، أصيب خمسة مدنيين وعشرة من جنود الجيش اللبناني في اشتباكات وقعت في طرابلس وصيدا. وتوفي شخص وأصيب 25 آخرون بجروح إثر اشتباكات بين

متظاهرين مسلحين وقوات الجيش اللبناني في 16 تموز/يوليه في جبل محسن، طرابلس. وفي 26 تموز/يوليه، في طرابلس، لقي رجل مصرعه بإضرام النار في نفسه.

46 - وأسفرت المشاجرات العديدة التي نشبت في محطات الوقود عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة ما يقرب من 100 بجروح. وفي الفترة من 27 إلى 29 آب/أغسطس، تدخل الجيش اللبناني عندما اشتدت حدة منازعة نشبت في محطة وقود فتحولت إلى اشتباكات بين سكان بلدة مغدوشة ذات الأغلبية المسيحية وبلدة عنقون المجاورة ذات الأغلبية الشيعية في جنوب لبنان. وفي 15 آب/أغسطس، بالقرب من عكار في شمال لبنان، انفجر خزان يحتوي على حوالي 000 60 لتر من الوقود في أعقاب مشادة بين عمال الخزان والسكان المحليين، مما أسفر عن مقتل 36 شخصا وإصابة أكثر من 80 بجروح. وفي وقت لاحق، أمر مجلس الدفاع الأعلى قوات الأمن بمراقبة التوزيع التجاري للوقود.

47 - وفي 4 آب/أغسطس، اشتركت فرنسا والأمم المتحدة في رئاسة مؤتمر لدعم سكان لبنان، تعهد فيه المانحون الدوليون بتقديم 370 مليون دولار لتمويل الاحتياجات العاجلة المتعلقة بالأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم. وذكر المشاركون في المؤتمر في استنتاجاتهم المشتركة أن ”المساعدات الاقتصادية والمالية الهيكلية ستتطلب إجراء التغييرات العميقة المتوقعة من قادة لبنان“.

48 - وفي إطار متابعة المؤتمر الوزاري الذي عقد في 17 حزيران/يونيه لحشد الدعم الطارئ للجيش اللبناني، اشتركت المنسقة الخاصة لشؤون لبنان مع الجيش اللبناني في رئاسة اجتماع عقد في 21 أيلول/سبتمبر لتقييم التبرعات والدعوة إلى الزيادة في المساعدات المقدمة إلى الجيش اللبناني وغيرها من قوات الأمن الوطني والتعجيل بها.

49 - وفي أعقاب موافقة البرلمان في 30 حزيران/يونيه، أعلنت حكومة تصريف الأعمال آنذاك في 9 أيلول/سبتمبر عن إصدار بطاقات للحصول على حصص غذائية، تُمنح لنحو 000 505 أسرة لبنانية ضعيفة اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر. ولا يزال تنفيذ البرنامج الذي يبلغ تمويله 556 مليون دولار معلقا، ريثما توضع تفاصيله البرنامجية والتمويلية والتشغيلية في صيغتها النهائية.

50 - وفي 23 آب/أغسطس، أعلن البنك الدولي عن التوصل إلى اتفاق مع السلطات اللبنانية لصرف التحويلات النقدية في إطار شبكة الأمان الاجتماعي الطارئ بالدولار. وفي 17 أيلول/سبتمبر، أكدت وزارة المالية أن لبنان تلقى من صندوق النقد الدولي 1,139 بليون دولار من مخصصات حقوق السحب الخاصة.

51 - وحسبما أفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة، تضاعف الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان تقريبا، إذ ارتفعت نسبتها من 42 في المائة في عام 2019 إلى 82 في المائة في عام 2021. وتؤثر الأزمة الاجتماعية والاقتصادية المتعددة الأوجه، التي تفاقمت بسبب اشتداد أزمة الوقود، تأثيرا سلبيا على جميع القطاعات، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي، مع تضرر النساء والفئات المهمشة بشكل خاص. ويقتصر معظم المستشفيات حصرا على استقبال الحالات التي تهدد الأرواح، بينما يستمر النقص الحاد في الإمدادات الطبية والمعدات والأدوية. وفي تموز/يوليه، حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) من أن ما يصل إلى أربعة ملايين شخص قد يفقدون إمكانية الحصول على المياه. وحسبما ذكرت الإدارة اللبنانية المركزية للإحصاء، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك من 251,50 في أيلول/سبتمبر 2020 إلى 613,96 في أيلول/سبتمبر 2021 (أي بزيادة 144 في المائة)، مع تضاعف تكلفة الغذاء والنقل أربع مرات.

52 - وتقلب سعر الصرف السائد في السوق الموازية بشكل ملحوظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث بلغ 000 22 ليرة لبنانية مقابل الدولار بعد انسحاب السيد الحريري من عملية تشكيل الحكومة في 15 تموز/يوليه، قبل أن يشهد تحسنا حين بلغ نحو 000 14 ليرة للدولار إثر تشكيل حكومة ميقاتي. وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، بلغ سعر الصرف غير الرسمي 500 20 ليرة لبنانية للدولار، في حين ظل سعر الصرف الحكومي الرسمي عند 507 1 ليرات.

53 - وفي 7 تموز/يوليه، اعتمد البرلمان قانون الشراء العام. وبالنظر إلى أن فترة سريان قانون رفع السرية المصرفية ستنتهي في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/2021/240، الفقرة 44)، وقعت حكومة لبنان عقدا جديدا مع شركة Alvarez & Marsal في 17 أيلول/سبتمبر لإجراء المراجعة المحاسبية الجنائية لمصرف لبنان المركزي.

54 - ولا تزال الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد معطلة ريثما يتم تعيين مفوضيها. ولم يتم بعد تفعيل الهيئة الوطنية للمفقودين والمختفين قسرا في لبنان، والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تشمل لجنة الوقاية من التعذيب، بسبب عدم تخصيص ميزانيتيهما. وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا بالإضراب المستمر لنقابة المحامين في بيروت احتجاجا على ما تعتبره تدخلا في عمل السلطة القضائية.

55 - وبعد مرور أكثر من عام على انفجار ميناء بيروت، لا يزال التحقيق القضائي مستمرا، رغم مطالب الفاعلين السياسيين والطعون القانونية التي قدمتها جهات تم استدعاؤها للاستجواب سعيا إلى إقالة قاضي التحقيق الرئيسي. ولم تتم الموافقة على طلب القاضي بيطار، المقدم إلى البرلمان في 2 تموز/يوليه، برفع الحصانة عن أعضاء في البرلمان ووزراء سابقين. ورُفعت الحصانة البرلمانية في وقت لاحق في 20 أيلول/سبتمبر، عندما منح البرلمان الثقة للحكومة الجديدة إلى حين بدء الدورة العادية للبرلمان في 19 تشرين الأول/أكتوبر. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، قدم ثلاثة أعضاء في البرلمان الحالي – وجميعهم أيضا وزراء سابقون – ووزير سابق رابع التماسات تطالب بإقالة قاضي التحقيق الرئيسي من مهامه في القضية بعد أن قام باستدعائهم للاستجواب. وقد رُفض اثنان من تلك الطلبات، فيما ينتظر الاثنان الآخران صدور قرار من محكمة التمييز. وأصدر القاضي بيطار أوامر بإلقاء القبض على اثنين من أولئك الأشخاص الأربعة لعدم مثولهم للاستجواب. وأثيرت مسألة التحقيق في جلسة لمجلس الوزراء في 12 تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى رفع تلك الجلسة وتعليق جلسات المجلس منذ ذلك الحين.

56 - وأدت عدة احتجاجات مطالبة بالمساءلة عن انفجار ميناء بيروت إلى مواجهات عنيفة مع قوات الأمن، منها ما حدث في 12 آب/أغسطس، حين ورد أن اثنين من الصحفيين تعرضا للضرب على أيدي أفراد من الشرطة البرلمانية ورجال مجهولي الهوية مسلحين بالهراوات.

57 - وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، احتج أنصار حزب الله وحركة أمل وتيار المردة على أسلوب القاضي بيطار في التحقيق في انفجار ميناء بيروت، مطالبين بإقالته. وأثناء سير المتظاهرين نحو قصر العدل في بيروت، أطلق عليهم النار مسلحون مجهولون في منطقة الطيونة. واندلعت بعد ذلك اشتباكات مسلحة شملت استخدام أسلحة رشاشة وقنابل صاروخية بين المتظاهرين، الذين كان أغلبهم من الشيعة، والمنتسبين لحي عين الرمانة المجاور ذي الأغلبية المسيحية. وأسفر الحادث عن سقوط 7 قتلى ونحو 30 جريحا. وانتشر الجيش اللبناني لمنع المزيد من التصعيد، فاعتقل 19 شخصا وفتح تحقيقا في الحادث.

ودعا كل من الرئيس عون، ورئيس الوزراء ميقاتي، وحزب الله، وحركة أمل فيما بعد إلى الهدوء، حيث أدان الرئيس استخدام الأسلحة وحث على احترام سيادة القانون ومؤسساته.

58 - وحتى 25 تشرين الأول/أكتوبر، لم يحرز أي تقدم في التحقيق في مقتل لقمان سليم في 4 شباط/ فبراير 2021.

59 - وشدد الرئيس عون في بيان صدر عقب اجتماعه مع المنسق الخاص في 22 أيلول/سبتمبر على أن "الانتخابات البرلمانية ستجري في موعدها المحدد في 8 أيار/مايو [2022] في أجواء من الديمقراطية والشفافية لكي يتمكن الناخبون اللبنانيون في الداخل والخارج من أداء واجبهم بحرية ومسؤولية". وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، أوصى البرلمان بأن يكون يوم 27 آذار/مارس موعدا للانتخابات البرلمانية لعام 2022. وواصلت الأمم المتحدة عملها مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ومع المجتمع المدني على تنفيذ إطار لدعم النساء الطامحات للترشح والدعوة إلى تخصيص حصة للمرأة في النظام الانتخابي اللبناني. وفي سياق منفصل، استمرت عملية الحوار بين نساء الأحزاب السياسية التي استضافتها الأمم المتحدة على الصعيد الوطني.

60 - وفي 30 أيلول/سبتمبر، كان 866 452 من اللاجئين وملتمسي اللجوء مسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، من بينهم 522 851 لاجئا سوريا و 930 14 لاجئا وطالب لجوء من جنسيات أخرى. وما فتئ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية ينخفض بسبب عودة اعداد قليلة منهم الى الجمهورية العربية السورية واعادة توطين البعض في بلدان ثالثة، وجراء الوفيات بينهم وحالات الانتقال غير القانوني الى أماكن غير بلد اللجوء. وفي ظل وقف الحكومة تسجيل لاجئين سوريين جدد لدى المفوضية منذ عام 2015، لا يعرف العدد الفعلي للسوريين الموجودين في لبنان الذين يحتاجون الى حماية دولية. وتقدر حكومة لبنان أن عدد اللاجئين السوريين في البلد يبلغ 1,5 مليون لاجئ.

61 - وحتى 30 أيلول/سبتمبر، كانت مفوضية شؤون اللاجئين على علم بما عدده 27 حركة تنقل تمت عن طريق البحر انطلاقا من لبنان وشارك فيها 137 1 شخصا، معظمهم من الرعايا السوريين، في عام 2021، وهو ما يمثل زيادة كبيرة عن السنوات السابقة. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، أعادت السلطات القبرصية القوارب بشكل متزايد إلى لبنان دون السماح لها بالوصول إلى الشاطئ. وتُواصل الأمم المتحدة تعاونها مع السلطات القبرصية واللبنانية من أجل ضمان حماية وانقاذ المعرضين للهلاك في البحر واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. وفي الوقت نفسه، تواصل السلطات اللبنانية عمليات ترحيل السوريين الذين دخلوا إلى لبنان أو عادوا إليه بصورة غير قانونية بعد 24 نيسان/أبريل 2019، دون تطبيق الضمانات الإجرائية القانونية في كثير من الأحيان.

62 - ومع النقص الحاد في الوقود والكهرباء في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، عملت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على تأمين إمدادات المياه وتقديم مساعدات نقدية إضافية. بيد أن مع تجاوز الاحتياجات قدرة الوكالة، استمرت الاحتجاجات ضدها، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية والمادية على موظفيها ومنشآتها. وفي مخيم نهر البارد، بالقرب من طرابلس في شمال لبنان، في 19 أيلول/سبتمبر، ألحق حشد من المطالبين بزيادة المساعدات أضرارا جسيمة بمكاتب الأونروا ومركباتها.

63 - وحتى 25 تشرين الأول/أكتوبر، سجل لبنان 817 637 حالة تراكمية من حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19، ارتبطت بها 453 8 حالة وفاة، في حين تم تلقيح ما يقرب من مليوني شخص جزئيا أو كليا. وفي 29 أيلول/سبتمبر، مدد المجلس الأعلى للدفاع حالة الاستنفار العامة حتى نهاية عام 2021. وارتفع معدل شغل وحدات العناية المركزة من 9 في المائة في حزيران/يونيه الى 37 في المائة في أيلول/سبتمبر.

64 - وفي 4 أب/أغسطس، بدأت الأمم المتحدة، بقيادة منسق الشؤون الإنسانية وإلى جانب الشركاء المنفذين، إنجاز خطة للاستجابة لحالات الطوارئ مدتها 12 شهرا بمبلغ 383 مليون دولار لتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى 1,1 مليون من أشد اللبنانيين والمهاجرين ضعفا. ويكمل ذلك البرامج الإنسانية الجاري تنفيذها لفائدة اللاجئين الفلسطينيين والسوريين، إلى جانب المجتمعات المحلية المضيفة. وأعلن منسق الشؤون الإنسانية في لبنان أيضا عن تخصيص مبلغ 6 ملايين دولار لمرة واحدة من الصندوق الإنساني للبنان لدعم المرافق الطبية الحيوية المتضررة من نقص الوقود. ويكمل ذلك المخصصات البالغ قدرها 4 ملايين دولار الآتية من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لدعم خدمات المياه في جميع أنحاء لبنان.

65 - وفي 30 أيلول/سبتمبر، بلغ التمويل المتاح لإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار في لبنان 32,8 مليون دولار من المبلغ المطلوب، وهو 426,3 مليون دولار (7,7 في المائة).

66 - وحتى 30 أيلول/سبتمبر، بلغ مجموع المساعدات الدولية المقدّمة إلى لبنان التي أبلغت عنها الجهات المانحة 1,66 بليون دولار، منها مبلغ قدره 1,23 بليون دولار تم صرفه في عام 2021، ومبلغ قدره 430 مليون دولار تم ترحيله من عام 2020. وأبلغت الجهات المانحة عن وجود التزامات لم تسدد بعد قدرها 534 مليون دولار لعام 2021، والتزامات قدرها 382 مليون دولار لعام 2022 وما بعده. ويبلغ تمويل خطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام 2021 نسبة 24 في المائة، أي 645,5 مليون دولار، إذ أفادت كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أنها تلقت أموالا قدرها 287,8 مليون دولار في عام 2021، فضلا عن مبلغ قدره 357,7 مليون دولار تم ترحيله من عام 2020.

67 - وبسبب قيود التمويل، لن تتمكن المحكمة الخاصة بلبنان في عام 2021 إلا من مواصلة إجراءات الاستئناف التي بدأها الادعاء ضد تبرئة السيد مرعي والسيد عنيسي في *قضية عياش وآخرين* الرئيسية، في حين أن إجراءات "القضايا المتلازمة" المتعلقة بالاعتداءات التي تعرض لها السيد حمادة والسيد حاوي والسيد المرّ موقوفة بأمر من الدائرة الابتدائية الثانية. وبالنسبة لعام 2022، ستشمل الميزانية البالغ قدرها 8,3 ملايين دولار التي وافقت عليها لجنة إدارة المحكمة تمويلا لاستكمال الاستئناف، والخفض التدريجي للأنشطة، وبدء المرحلة المتبقية من المحكمة الخاصة بمجرد إكمال الاستئناف.

ثالثا - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

68 - ظلّت تدابير التأهب التي اتخذتها الأمم المتحدة تسترشد بخطة الطوارئ المؤسسية التي وضعها البلد لمواجهة جائحة كوفيد-19 في جميع أنحائه، وفقا للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية، بما فيها تدابير الحجر الصحي وترتيبات العمل عن بعد، حسب الاقتضاء.

69 - وعملا بالتزام مبادرة العمل من أجل حفظ السلام الرامية الى تحسين سلامة وأمن حفظة السلام، داومت القوة المؤقتة على مراجعة خططها الأمنية وتدابيرها المتعلقة بالوقاية من المخاطر والتخفيف منها، بالتنسيق الوثيق مع السلطات اللبنانية. وظلت التدابير الأمنية الصارمة مطبقة في منطقة العرقوب

(القطاع الشرقي)، وشملت استخدام مجموعة مرافقة مسلحة أثناء التنقلات الرسمية لجميع موظفي الأمم المتحدة. ويسرت القوة المؤقتة إيفاد 24 بعثة من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري إلى منطقة العرقوب. وأكملت القوة المؤقتة أيضا أعمال تحسين وتعزيز البنية التحتية اللازمة للحماية في 21 موقعا من مواقعها.

70 - وفي 30 تموز/يوليه، نُقل أحد حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة إلى المستشفى إثر إصابته بجروح خطيرة خلال أنشطة إزالة الألغام في ميس الجبل. وقامت القوة المؤقتة بإجلاء الجريح إلى الأردن لتلقي العلاج الضروري في 18 آب/أغسطس. وقد أعيد إلى وطنه في 23 أيلول/سبتمبر. وفي 20 تموز/يوليه و 4 و 6 آب/أغسطس، أُمر أفراد القوة المؤقتة بالذهاب إلى المخابئ عقب إنذارات عن إطلاق نيران المدفعية على مواقعهم في سياق الحوادث الواردة تفاصيلها في الفقرات 3 و 4 و 6 من هذا التقرير.

71 - ووفقا للقرار 2589 (2021)، واصلت القوة المؤقتة رصد سير الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن اعتداءات خطيرة على حفظة السلام أو في ارتكاب تلك الاعتداءات. ولم تُبلَغ الأمم المتحدة برفع أي دعوى جنائية لمحاكمة مرتكبي الحادثة التي وقعت في 4 آب/أغسطس 2018 في قرية مجدل زون (القطاع الغربي) التي هاجم فيها أفراد مسلحون دورية تابعة للقوة المؤقتة، على النحو المبين في تقريري المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (S/2018/1029).

رابعا - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

72 - في 25 تشرين الأول/أكتوبر، كان قوام القوة المؤقتة يتألف من 351 10 من الأفراد العسكريين، من بينهم 678 امرأة (6,5 في المائة)، من 46 بلداً مساهماً بقوات؛ و 240 موظفا مدنيا دوليا، من بينهم 91 امرأة (37,92 في المائة)؛ و 555 موظفا مدنيا وطنيا، من بينهم 151 امرأة (27,21 في المائة). وكانت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة تضم خمس سفن ومروحية واحدة، وكان قوامها مؤلفا من 683 فردا من الافراد العسكريين التابعين للقوة المؤقتة، من بينهم 31 امرأة (4,5 في المائة). وإضافة إلى ذلك، يعمل 52 مراقبا عسكريا تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم 6 نساء (11,5 في المائة)، لدى فريق المراقبين في لبنان، ويخضعون للإشراف العملياتي للقوة المؤقتة. وتعمل المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد العسكريين برتبة عقيد؛ أما المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد المدنيين، فهي تعمل برتبة مد-2.

73 - وواصلت القوة المؤقتة جمع بيانات تم التحقق منها وإنجاز تحليلات لها كجزء من النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء الخاص بالبعثة.

74 - وتنفيذا للالتزامات المنصوص عليها في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام ولأحكام القرار 2436 (2018)، انتهت القوة المؤقتة في 30 حزيران/يونيه من تقييم 19 وحدة عسكرية تابعة لها وسفينة واحدة من حيث الاستعداد اللوجستي والتدريب والتأهب العملياتي. وتمت معالجة أوجه القصور التي اتضح وجودها في أربع وحدات عسكرية، وهي تتصل بالجوانب اللوجستية والإلمام بتكنولوجيا المعلومات. واستُكمل في 30 أيلول/سبتمبر تقييم ثان شمل 14 وحدة عسكرية إضافية وسفينتين، مكّن من تحديد أوجه قصور طفيفة تتعلق بمخزونات الطوارئ والأعمال الهندسية في ثلاث وحدات عسكرية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، شرعت البعثة في تقييم 17 وحدة عسكرية إضافية ومقر القوة البحرية.

75 - وواصلت القوة المؤقتة مشاوراتها مع الطرفين بشأن جوانب إجراء تقييم لاستمرار أهمية موارد القوة المؤقتة (انظر S/2020/473)، عملا بالقرار 2539 (2020). وبحلول 1 تموز/يوليه، كانت البعثة قد نفذت جميع تسويات جدول ملاك الموظفين تمشيا مع ميزانية البعثة المعتمدة للفترة 2021/2022.

خامسا - السلوك والانضباط

76 - لم تتلق القوة المؤقتة ولا مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان أي ادعاءات جديدة تتعلق بوقوع حوادث استغلال وانتهاك جنسيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت البعثتان تنفيذ الأنشطة المتصلة بالوقاية والإنفاذ والإجراءات التصحيحية المتعلقة بسوء السلوك، ولا سيما الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والاحتيال، مع مراعاة المخاطر المتزايدة للتحرش الجنسي والعنف المنزلي المرتبطين بتأثير الأزمة الاقتصادية، وواصلتا جهودهما الرامية إلى إذكاء الوعي العام. وتم تدريب جميع الأفراد، وظل القادة العسكريون يتلقون إحاطات إعلامية بشأن خضوعهم للمساءلة فيما يتعلق بمسائل السلوك والانضباط.

77 - وبالتعاون مع منظمات غير حكومية دولية ووطنية، قدم فريق الامم المتحدة القطري الدعم لشبكة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في لبنان من خلال وضع اجراءات تشغيل موحدة مشتركة بين الوكالات، وبروتوكول لتبادل المعلومات بشان الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومواد للتوعية، ووثائق تتضمن توجيهات تقنية لتعزيز جهود الوقاية والاستجابة، بالإضافة الى بذل جهود للتوعية مع العاملين في الخطوط الأمامية المعنيين بتقديم المعونة والتشجيع على إدماج نهج لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في سياق الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

سادسا - ملاحظات

78 - على الرغم من أن تشكيل الحكومة الجديدة خطوة جديرة بالترحيب، فإني أحث الحكومة اللبنانية الجديدة على تنفيذ خطة إصلاح ملموسة تلبي احتياجات وتطلعات الشعب اللبناني، وتشمل إجراء الانتخابات التشريعية في موعدها. وستعمل الأمم المتحدة مع الحكومة في هذا الصدد. وإن الأثر الحاد للأزمة التي يشهدها البلد على الخدمات الأساسية الضرورية، بما فيها الرعاية الصحية والغذاء والماء والكهرباء، بالنسبة لأغلبية متنامية من السكان مدعاة لقلق عميق. وإني أناشد الحكومة أن تحمي أضعف الفئات في البلد، بما في ذلك النساء. وسيكون من الأهمية بمكان ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في جميع قطاعات الحكومة وفي الانتخابات المقبلة.

79 - ومما يبعث على القلق العميق استقطاب الآراء السياسية فيما يتعلق بالتحقيق في انفجار ميناء بيروت، كما يتجلى في الاشتباكات المميتة التي وقعت في بيروت في 14 تشرين الأول/أكتوبر. ولا بد من إدانة الاستخدام غير المأذون به للأسلحة خارج نطاق سلطة الدولة، وكذلك ممارسة الضغط السياسي على السلطة القضائية. ويتعين على القادة السياسيين في البلد أن يمكِّنوا المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة من أداء مهامها بكفاءة دون تدخل وفي احترام لسيادة القانون. وإني أثني على الجيش اللبناني لإسهامه في استعادة الهدوء وللدور الحاسم الذي يؤديه في صون أمن لبنان واستقراره. وأكرر نداءاتي الداعية إلى إجراء تحقيق نزيه وشامل وشفاف في الانفجار المدمر الذي وقع في مرفأ بيروت. ويجب

على الحكومة أيضا أن تواصل التحقيقات المعلنة سابقا في الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بقتل لقمان سليم.

80 - وإذ أُقر بتأكيدات السلطات اللبنانية بأن الانتخابات ستجرى في موعدها في عام 2022، فإني أشدد على ضرورة حرص الحكومة والبرلمان على إعطاء الأولوية للاستعدادات التقنية والإدارية والتشريعية اللازمة. وإني أشجع على توضيح الإطار الانتخابي الواجب التطبيق وتدابيره المحددة، بما فيها الحصص وغيرها من التدابير الخاصة المؤقتة، الرامية الى تسريع مسار مشاركة المرأة والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة في العملية السياسية. ويحذوني الأمل في أن تتيح الانتخابات المقبلة بذلك فرصة لزيادة تمثيل المرأة في مؤسسات البلد، بما فيها البرلمان.

81 - وإن عمليات إطلاق الصواريخ من لبنان باتجاه إسرائيل والنيران المضادة التي يطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي ردا على ذلك انتهاكات خطيرة للقرار 1701 (2006). ويساورني القلق بوجه خاص إزاء الغارات الجوية التي شنها جيش الدفاع الإسرائيلي وما أعقب ذلك من استخدام حزب الله لقاذفة صواريخ متعددة الفوهات. ويشكل هذا التصعيد الملحوظ في الأعمال الهجومية مخاطر كبيرة تهدد وقف الأعمال العدائية وتؤكد الحاجة الملحة إلى معالجة أحكام القرار 1701 (2006) التي لم تنفذ بعد. كما إن حيازة منفذي هذه الانتهاكات لأسلحة غير مأذون بها يشكل انتهاكا واضحا للقرار 1701 (2006). وأنا أكرر ندائي الموجه إلى جميع الأطراف لاحترام التزاماتها بالتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006)، ووقف هذه الانتهاكات واحترام وقف الأعمال العدائية.

82 - وقد تم التشديد على أهمية ترتيبات الاتصال والتنسيق التي اتخذتها القوة المؤقتة مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي مع العودة إلى وقف الأعمال العدائية في أعقاب الحوادث المذكورة أعلاه. وإني أشجع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي بقوة على الاستمرار في اتصالاتهما الفعلية مع القوة المؤقتة في هذا الصدد.

83 - وما زالت الانتهاكات المستمرة للمجال الجوي اللبناني من قِبل الطائرات الإسرائيلية، بما في ذلك، لقصف مواقع داخل الجمهورية العربية السورية كما يُزعم، وكذلك من قِبل الطائرات التي تحلق على ارتفاع منخفض والمركبات الجوية غير المأهولة، تبعث على القلق بشدة. فعمليات التحليق في الاجواء اللبنانية هذه تشكل انتهاكات للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية، وتؤدي الى تكدير حياة السكان اللبنانيين. وأكرر إدانتي لكل انتهاكات السيادة اللبنانية وأدعو حكومة إسرائيل مجددا إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية. وبالمثل، يشكل استمرار احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي لشمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكا مستمرا للقرار 1701 (2006) ويجب إنهاؤه.

84 - وإني أحث الطرفين على بذل قصارى جهدهما لتفادي انتهاك الخط الأزرق، الذي يجب احترامه بكامله. ومن الضروري أن يتجنب الطرفان الأعمال الاستفزازية والخطابات التحريضية، وأن يمارسا أقصى درجات ضبط النفس، وأن يمتنعا عن القيام بأي أنشطة عدائية يمكن أن تهدد وقف الأعمال العدائية.

85 - ولا تزال حرية القوة المؤقتة في التنقل في جميع أنحاء منطقة عملياتها، بما في ذلك على طول الخط الأزرق بأكمله، مسألة في غاية الأهمية. وإني أكرر دعوتي إلى السلطات اللبنانية لتحقق في الاعتداءات التي تعرض لها حفظة السلام في برعشيت وبليدا في 10 شباط/فبراير و 25 أيار/مايو 2020، على التوالي، وفي مجدل زون في 4 آب/أغسطس 2018، إلى جانب أعمال المضايقة والتخويف التي تعرض لها أفراد القوة

المؤقتة. كما إن مصادرة الأسلحة وغيرها من المواد من حفظة السلام أثناء المواجهات مع المدنيين الذين يعرقلون دوريات القوة المؤقتة أمر يثير القلق. ويتعين على السلطات اللبنانية أن تتخذ التدابير المناسبة لمنع وقوع جميع هذه الحوادث، والمساعدة على استعادة المواد التي أُخذت من حفظة السلام وتقديم الجناة إلى العدالة. وإني أحث السلطات اللبنانية على تيسير طلبات الإجلاء الطبي لأفراد القوة المؤقتة إلى المواقع المناسبة حسبما تحدده الاعتبارات الطبية في كل حالة. كما إني أهيب بالسلطات اللبنانية أن تمكن القوة المؤقتة من الوصول الكامل وفي الوقت المناسب إلى جميع الأماكن الواقعة شمال الخط الأزرق على النحو المطلوب في سياق تحقيقات البعثة، بما في ذلك ما يتعلق بحوادث إطلاق صواريخ من لبنان التي وقعت في الآونة الأخيرة وبالأعمال الانتقامية التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي، والأنفاق التي تعبر الخط الأزرق التي تأكدت القوة المؤقتة من وجودها في كانون الأول/ديسمبر 2018 وأوائل عام 2019. وإني أهيب كذلك بالسلطات اللبنانية أن تسمح للقوة المؤقتة بالوصول بلا قيد وفي الوقت المناسب لأغراض رصدها اليومي للخط الأزرق، على نحو ما يقتضيه القرار 1701 (2006) ويذكر به القرار 2591 (2021).

86 - وإني أشجع لبنان وإسرائيل على استئناف المحادثات بشأن حدودهما البحرية والبرية. وتظل الأمم المتحدة، من خلال ممثليها، على استعداد لدعم تلك العملية بناءً على طلب الطرفين وفي حدود قدراتها وولايتها.

87 - وإني أشجع الطرفين بقوة على العمل مع القوة المؤقتة للاستفادة بشكل كامل من الآلية الثلاثية للتوصل إلى اتفاق بشأن نقاط الخلاف المتبقية فيما يتعلق بالخط الأزرق. وأذكّر بأن الأمم المتحدة تحملت وحدها مسؤولية تحديد الخط الأزرق في عام 2000 بغية تحقيق الهدف العملي المتمثل في تأكيد انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان امتثالا لقرار مجلس الأمن 425 (1978)، ودون المساس بأي اتفاقات حدودية قد تُبرم في المستقبل. وقد تعهد الجانبان، رغم التحفظات التي أبداها كل منهما، باحترام الخط الأزرق على النحو الذي حددته الأمم المتحدة. ومن شأن إحراز التقدم في تعليم الخط الأزرق أن يخفف من احتمالات التوتر، وأن يعزز البنية التحتية الأمنية على طول الخط الأزرق، وأن يكون تدبيرا قيّما لبناء الثقة بين الطرفين. وستواصل الأمم المتحدة، باستخدام القنوات المعتادة، دعمَ الجهود الرامية إلى تبديد أجواء التوتر من خلال الحوار، واغتنام الفرص لبناء الثقة، وخلق بيئة مؤاتية لتسوية المنازعات الكامنة بهدف دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

88 - وإني أناشد الطرفين مرة أخرى أن يتعاونا مع القوة المؤقتة في تنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير التقييم المتعلق بالقوة المؤقتة، التي تهدف إلى استخدام موارد القوة المؤقتة على النحو الأمثل، بما في ذلك ما يتعلق باستخدام التكنولوجيا المتقدمة في تدابير الحماية. وتظل الأمانة العامة والقوة المؤقتة ملتزمتين بتنفيذ جميع التوصيات بالتشاور مع الطرفين وأعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبدعم منهم، حسب الاقتضاء.

89 - وإني أشعر بقلق متزايد من أن استمرار تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وعدم قدرة مؤسسات الدولة اللبنانية على توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الوقود والكهرباء، وعلى بسط سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية، أمور تقوض تنفيذ القرار 1701 (2006). ومما يثير القلق بوجه خاص تضاؤل قدرة الجيش اللبناني على مواصلة عملياته في منطقة عمليات القوة المؤقتة، وكذلك أثر الأزمة المالية وأزمة الوقود في البلد على أعمال تجديد مقر الكتيبة النموذجي وإنجاز وحدات التدريب البحري المتقدمة اللازمة للنقل الجزئي لمسؤوليات القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة إلى البحرية اللبنانية.

90 - وإن دعم المؤسسات الأمنية، ولا سيما قوات الجيش اللبناني بوصفها القوات المسلحة الشرعية الوحيدة في لبنان، له أهمية قصوى في هذا السياق. وأنا أرحب باستعدادات القوة المؤقتة لتوفير تدابير دعم مؤقتة وخاصة للجيش اللبناني، عملا بالقرار 2591 (2021). وأشكر جميع المانحين الذين زادوا في مساهماتهم وقدموا المساعدة الطارئة للمؤسسات الأمنية اللبنانية، وأشجع الشركاء على مواصلة تقديم ذلك الدعم الحيوي.

91 - ويشكل امتلاك أسلحة غير مأذون بها خارج نطاق سيطرة الدولة، وهو أمر يواصل الاعتراف به حزب الله نفسه وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة، انتهاكا مستمرا وخطيرا للقرار 1701 (2006). وإني أهيب بحكومة لبنان ان تتخذ جميع الاجراءات اللازمة حتى لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين 1559 (2004) و 1680 (2006)، اللذين يطالبان بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان. وينبغي تنفيذ القرارات السابقة المنبثقة عن الحوار الوطني والمتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية التابعة لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة.

92 - وأدعو حكومة لبنان إلى الالتزام بسياستها المتمثلة في النأي بالنفس، بما يتفق مع إعلان بعبدا لعام 2012، وأدعو جميع الأطراف اللبنانية والمواطنين اللبنانيين الى الكف عن المشاركة في النزاع السوري وغيره من النزاعات في المنطقة. وأدين ايضا أي تحركات للمقاتلين أو للعتاد الحربي تتم عبر الحدود اللبنانية مع الجمهورية العربية السورية في انتهاك للقرار 1701 (2006).

93 - ولا بد من الإشادة بلبنان لاستمراره في استضافة اللاجئين، وأنا أشكر المانحين على دعمهم الثابت. وبينما تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها العمل على تهيئة الظروف الملائمة للعودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين على نطاق واسع، يظل من الضروري مراعاة الأصول القانونية وتمكين اللاجئين من العيش بكرامة. وأنا أهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم الاستجابة الإنسانية المتكاملة وتعزيز القدرة على الصمود من خلال خطة الاستجابة للأزمات في لبنان.

94 - وأكرر الدعوة التي وجهتُها إلى المجتمع الدولي بأن يفي بالتزاماته وأن يكفل قدرة الأونروا على مواصلة تقديم الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين.

95 - وأكرر الإعراب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ومعدات للقوة المؤقتة ولفريق المراقبين في لبنان وأشجعها على زيادة عدد النساء في صفوف الأفراد العسكريين في القوة المؤقتة. وأنا إذ أدرك بيئة العمل المتزايدة الصعوبة التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة في لبنان، فإني أشكر منسقتي الخاصة لشؤون لبنان، يوانا فرونيتسكا، وموظفي مكتبها، ورئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد قوتها، اللواء ستيفانو ديل كول، والأفراد المدنيين والعسكريين في القوة المؤقتة العاملين تحت قيادته، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

المرفق الأول

القيود المفروضة على حرية وصول وتنقل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من 19 حزيران/يونيه 2021 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021

1 - حث مجلس الأمن في قراره 2591 (2021) جميع الأطراف على كفالة الاحترام ‘التام لحرية القوة المؤقتة في التنقل في جميع عملياتها ووصول القوة المؤقتة إلى الخط الأزرق بكامل أجزائه وعدم إعاقتهما، ودعا حكومة لبنان إلى تيسير سبل وصول القوة المؤقتة على وجه السرعة وبالكامل إلى المواقع التي تطلبها القوة المؤقتة لأغراض إجراء تحقيقاتها بسرعة، وذلك وفقا للقرار 1701 (2006)، وفي ظل احترام السيادة اللبنانية.

2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت القوة المؤقتة ما متوسطه 273 6 دورية في الشهر نهارا وليلا، كانت 161 2 دورية منها (34,1 في المائة) من الدوريات الراجلة. وأجرت البعثة ما متوسطه 313 2 دورية كل شهر على طول الخط الأزرق، باستخدام المركبات وسيرا على الأقدام (بنسبة 47,4 في المائة و 52,6 في المائة، على التوالي). وبالإضافة إلى ذلك، أجرت البعثة ما متوسطه 72 دورية باستخدام مروحيات كل شهر، وما متوسطه 936 عملية تفتيش، بما في ذلك بإقامة نقاط تفتيش مؤقتة ودائمة، وتنفيذ عمليات لمنع إطلاق الصواريخ. ومع أن حرية تنقل القوة المؤقتة احتُرمت في معظم الأوقات، فقد حدثت حالات فُرضت خلالها قيود على حرية تنقلها.

3 - وواصل الجيش اللبناني الاعتراض على بعض مسالك الدوريات التي اقترحتها القوة المؤقتة من أجل توسيع نطاق وجودها ليشمل المناطق الواقعة بعيدا عن الطرق الرئيسية وخارج مراكز البلديات، بحجة أن تلك الطرق إما ملك للخواص أو أنها تقع في مناطق ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للجيش اللبناني. وقامت القوة المؤقتة بشكل منهجي بمتابعة الحوادث المبلغ عنها مع السلطات المختصة، وهي تتواصل باستمرار مع الجيش اللبناني لضمان حرية التنقل والوصول دون قيود الى جميع المناطق الواقعة داخل منطقة عملياتها.

الوصول إلى جميع المواقع الموجودة على طول الخط الأزرق

4 - لم تتح للقوة المؤقتة بعد إمكانية الوصول بشكل تام إلى عدة مواقع تهمها، ومن بينها عدد من مواقع جمعية "أخضر بلا حدود"، وذلك رغم الطلبات الرسمية المتكررة التي وجهتها إلى الجيش اللبناني. والقوة المؤقتة بحاجة للوصول إلى تلك المواقع في إطار التحقيقات التي تُجريها، وكذلك في إطار الرصد اليومي للخط الأزرق الذي تقوم به، على نحو ما يقتضيه القرار 1701 (2006) ويذكّر به القرار 2591 (2021).

الحوادث المتصلة بحرية التنقل

5 - في 29 تموز/يوليه، اضطرت دورية تابعة للقوة المؤقتة إلى وقف مركباتها لأن كميات من مواد البناء كانت تسد طريقا غير معبد بالقرب من عيترون (القطاع الغربي). واقترب من الدورية نحو 13 شخصا على متن سيارتين، وبدأوا في التقاط الصور وتسجيل أرقام لوحات المركبات. وفي وقت لاحق، حضر آخرون إلى مكان الحادث على متن سيارات ودراجات نارية، فوصل المجموع إلى نحو 20 فردا وسبع سيارات وأربع دراجات نارية، وتمت محاصرة دورية القوة المؤقتة. وصعد ثلاثة أفراد فوق مركبات القوة المؤقتة. وبعد ذلك بوقت قصير، حضر الجيش اللبناني إلى مكان الحادث وخاطب الحشد، الذي تفرق بعد ذلك، فتمكنت الدورية من مواصلة سيرها. ولم يُبلَغ عن تعرض أفراد القوة المؤقتة ومركباتها لأي أضرار.

وفي اليوم التالي، طلب رئيس بلدية عيترون من الجيش اللبناني أن يقوم بمرافقة القوة المؤقتة تفاديا لوقوع حوادث مماثلة.

6 - وفي 30 تموز/يوليه، قام عدد من الأشخاص في بنت جبيل (القطاع الغربي) بسد طريق دورية تابعة للقوة المؤقتة بوضع مركبات على عرض الطريق أمام الدورية وخلفها. وشرع الأشخاص في إفراغ عجلات مركبات القوة المؤقتة من الهواء، وألحقوا أضرارا بالنظام الكهربائي لإحداها، وفتحوا الباب الخلفي لمركبة أخرى تابعة للقوة المؤقتة واستولوا على بندقية هجومية ومنظار واثنين من مخازن الذخيرة وسترة واقية من الرصاص. وبعد حوالي ساعة، حضر الجيش اللبناني إلى مكان الحادث فغادره جميع الأشخاص، آخذين معهم المعدات التي استولوا عليها. ثم انطلق جميع أفراد القوة المؤقتة في مركباتهم صوب موقع قريب تابع للأمم المتحدة. ولم يصب أي من أفراد القوة المؤقتة خلال الحادث، ولكن أضرارا جسيمة أُلحقت بالمركبات. وتجرى القوة المؤقتة اتصالات بالجيش اللبناني، الذي يقوم بمحاولات لاسترجاع المعدات المسروقة. وقد فتحت القوة المؤقتة تحقيقا في الحادث.

7 - وفي 17 آب/أغسطس، قام عدة أشخاص يرتدون ملابس مدنية بسد طريق قافلة تابعة للقوة المؤقتة في بنت جبيل، إذ وضعوا مركبات ودراجة نارية على عرض الطريق أمام القافلة وخلفها. واحتج الأشخاص عن طريق مترجم شفوي تابع للقوة المؤقتة على مرور قافلة القوة المؤقتة على طريق ثانوية عبر القرية، وادعوا أن أفراد القوة المؤقتة كانوا يلتقطون صورا للمنطقة. وبعد ذلك بوقت قصير، حضر المزيد من المدنيين إلى مكان الحادث. وبعد أن تلقى الجيش اللبناني معلومات من القوة المؤقتة بشأن الحادث، حضر إلى مكان الحادث وأقنع المدنيين بإزالة مركباتهم ورافق الدورية إلى خارج القرية.

8 - وفي 21 آب/أغسطس، أثناء انتقال قافلة تابعة للقوة المؤقتة من الناقورة إلى دير كيفا (وكلاهما في القطاع الغربي)، انحرفت القافلة بغير قصد عن مسارها المتوخى في مجدل سلم (القطاع الشرقي) فحاصرها نحو 30 شخصا يرتدون ملابس مدنية. واستفسر بعض المدنيين عن سبب مرور القافلة عبر قريتهم، بحجة أنها ليست مكانا يفترض أن توجد فيه القوة المؤقتة، بينما ذكر آخرون أن المفروض أن يرافق الجيشُ اللبناني حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة. ولما تلقى الجيش اللبناني معلومات من القوة المؤقتة بشأن الحادث، حضر إلى عين المكان ويسر استئناف حركة القافلة. وفي اليوم التالي، اتصلت القوة المؤقتة برئيس بلدية مجدل سلم، الذي أوضح أن الدورية أوقفت إثر دخولها طريقا ضيقا، وأن السكان كانوا يخشون احتمال إلحاق أضرار بالطريق والجدران المجاورة.

9 - وفي 29 آب/أغسطس، أوقف شخص يرتدي ملابس مدنية قافلة ودورية تابعتين للقوة المؤقتة أثناء مرورهما عبر مجدل سلم باتجاه الناقورة، وطلب من أفراد القوة المؤقتة عدم مواصلة السير على الطريق لأنها ضيقة جدا بالنسبة لمركبات القافلة. وفي وقت لاحق، حضر المزيد من الأشخاص إلى مكان الحادث، فحاصروا المركبات وجعلوا من المستحيل على القافلة مواصلة حركتها. وبعد ذلك بوقت قصير، وصلت دورية ثانية تابعة للقوة المؤقتة إلى الموقع واضطرت إلى التوقف خلف القافلة. وتزايد حجم الحشد تدريجيا ليصل إلى ما يقرب من 20 شخصا تصرفوا بهدوء على العموم. والتقط أربعة من الأشخاص صورا لمركبات القوة المؤقتة بهواتفهم المحمولة، وسجل أحدهم أرقام لوحات مركبات القوة المؤقتة. وعقب اتصال من القوة المؤقتة، حضر الجيش اللبناني إلى مكان الحادث ويسر استئناف حركة القافلة. وفي اليوم نفسه، اتصلت القوة المؤقتة برئيس البلدية، الذي أوضح أن الحادث كان بسبب سوء تفاهم.

10 - وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، أوقفت مجموعة تتألف من ما بين 17 و 20 شخصا يرتدون ملابس مدنية دورية مؤلفة من مركبتين غير مدرعتين تابعتين للقوة المؤقتة بالقرب من كونين (القطاع الغربي)، وذلك بوضــع عدة مركبات على عرض الطريق. وحاصــر أفراد الحشــد المركبتين مطالبين حفظة الســلام بتســليم أجهزتهم الإلكترونية، ومنها آلة تصـــوير وجهاز للنظام العالمي لتحديد المواقع. وعندما رفض أفراد الدورية الطلب، ألحق الحشـد أضـرارا بتجهيزات المركبتين، بما فيها الزجاج الأمامي وســارية العلم والعجلات والمرايا الجانبية ولوحات التســجيل. وبعد حوالي 30 دقيقة، حضـــر عدد من أفراد الجيش اللبناني فتفرق الحشـــد. واســتعادت القوة المؤقتة المركبتين المتضــررتين التابعتين للأمم المتحدة، وعاد حفظة الســلام إلى بنت جبيل (القطاع الغربي). ولم يتم بعد استرجاع مضـخة هواء لعجلات المركبات، ومصباح يدوي، ودفتر ملاحظات، وســاعة يدوية مُعدّة للنظام العالمي لتحديد المواقع. وأصــيب أحد حفظة الســلام التابعين للقوة المؤقتة بجروح طفيفة بسبب كسر الزجاج. وقد فتحت القوة المؤقتة تحقيقا في الحادث.

المرفق الثاني

تنفيذ حظر توريد الأسلحة

1 - في الفقرة 21 من القرار 2591 (2021)، أشـــار مجلس الأمن إلى الفقرة 15 من القرار 1701 (2006)، التي تقضـــي بأن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع قيام رعاياها ببيع الأســـلحة وما يتصـــل بها من عتاد إلى أي كيان أو فرد في لبنان من غير مَن تأذن لـه حكومـة لبنان أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أو تزويده بها، أو استخدام أراضيها أو السفن التي ترفع علمها أو طائراتها في ذلك. وواصلت الأمم المتحدة التفاعل مع الدول الأعضاء بشأن الادعاءات المتعلقة بنقل الأسلحة والجهود المبذولة للتعامل مع مثل هذه الانتهاكات للقرار 1701 (2006).

2 - ولم يصـل أي رد خلال الفترة المشـمولة بالتقرير على رسـالتي المؤرخة 22 تشـرين الأول/أكتوبر 2019 الموجهـة إلى رئيس لبنـان، التي كررتُ فيهـا طلبي بـأن تطلع حكومـة لبنـان الأمـانـةَ العـامـة على أي معلومات أو مستجدات متصلة بحظر توريد الأسلحة.

3 - وتنص الفقرة 15 من القرار 1701 (2006) على أنـه يتعين على جميع الـدول أن تتخـذ مـا يلزم من تدابير لمنع، في جملة أمور، بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأســلحة وما يتصــل بها من عتاد من كل الأنواع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتلق الأمانة العامة أي معلومات جديدة في هذا الصدد.

4 - وتظـلّ الأمم المتحـدة ملتزمـة بـدعم امتثـال الأطراف عمومـا للقرار 1701 (2006) بجميع أحكـامـه وبتعزيز تطبيقـه. وينطبق ذلـك على تنفيـذ حظر توريـد الأســـلحـة المفروض بموجـب الفقرة 15 من القرار 1701 (2006)، وعلى أي قرار سـيعتمده مجلس الأمن في هذا الصـدد. وإنني أتطلع إلى مواصـلـة الحوار مع المجلس والدول الأعضاء فيه، من أجل تعزيز هدفنا المشترك المتمثل في التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006).